

Distr.: General
16 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البنود ١٣٤ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

التقديرات المنقحة: الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم

التقرير الخامس والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نصين مسبقين من تقرير الأمين العام عن الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الميزانية



الرجاء إعادة استعمال الورق

171213 171213 13-62199 (A)



البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/659) وفي الميزانيات المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/660). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقريرين، بممثلي الأمين العام، الذين قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية.

الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/659)

٢ - يشير الأمين العام، في تقريره، إلى أن الآثار المترتبة على إعادة التقدير المقترحة للتكاليف في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بما في ذلك التقديرات المنقحة والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، تتمثل في نقصان قدره ٤٣ ٦٣٧ ٤٠٠ دولار، في إطار أبواب النفقات، من مبلغ ٤٠٠ ٧٥٠ ٥٤٧ ٥ دولار (في حالة تطبيق توصيات اللجنة الاستشارية) إلى ١١٣ ٠٠٠ ٥٠٤ ٥ دولار، ونقصان قدره ٦٠٦ ٢٠٠ دولار، في إطار أبواب الإيرادات ١ إلى ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة، من مبلغ ٧٠٠ ٨٤٠ ٥٢٢ دولار (في حالة تطبيق توصيات اللجنة الاستشارية) إلى ٥٢٢ ٢٣٤ ٥٠٠ دولار.

٣ - وتعكس الاحتياجات المنقحة في إطار أبواب النفقات الأثر المشترك لتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الوثائق A/68/7 و Add.4 و ٥ و ٨ و ١١-١٤، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في الاحتياجات يبلغ مجموعه ٩٠٠ ٣٨٣ ٦٣ دولار، وزيادة قدرها ٨ ٠٦٥ ٠٠٠ دولار ناجمة عن افتراضات أسعار الصرف المنقحة، ونقصان قدره ٤٠٠ ٧٠٢ ٥١ دولار متصل بافتراضات التضخم المنقحة. ويشير الأمين العام إلى أن نقصان الاحتياجات بسبب التضخم يأتي انعكاساً لانخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بالتوقعات المحدثة لتسوية مقر العمل للموظفين من الفئة الفنية (٢٩,٩ مليون دولار) وتسويات تكلفة المعيشة لفئة الخدمات العامة (٧,١ ملايين دولار) والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (١,٥ مليون دولار) وأوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف (١٣,٢ مليون دولار) (A/68/659، الفقرة ٩).

٤ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٤ من التقرير، فإن الآثار المترتبة على تطبيق توصيات اللجنة الاستشارية قد أوردت لأغراض إرشادية، دون المساس بالقرارات التي ستخدها الجمعية العامة بشأن تلك التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار المترتبة على توصيات اللجنة بشأن العديد من تقارير الأمين العام المبينة في الجدول ٢، والتي كانت

لا تزال قيد نظر اللجنة عند إعداد تقرير الأمين العام، لم تُدرج في التقديرات الجديدة للتكاليف.

٥ - ويشير الأمين العام أيضا إلى شروع الأمانة العامة في استخدام عقود الشراء الآجل فيما يتعلق بالفرنك السويسري لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وإلى كونها تعتزم فعل ذلك لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تمشيا مع الجزء العاشر من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٧ (المرجع نفسه، الفقرة ١٣). وفي هذا الصدد، ترد تعليقات اللجنة الاستشارية على هذه التجربة الأولية في تقريرها بشأن تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/68/656)، الفقرات ١٢-١٤). وخلال الجلسة التي عقدتها اللجنة بشأن هذا التقرير، أبلغت بأنه من أجل إعطاء المنظمة يقينا ماليا أكبر واتقاء آثار المضاربة بالعملة، قد يكون من المفيد، في الوقت الراهن، تحديد فترة زمنية يؤذن خلالها بالقيام بعمليات شراء آجل (انظر أيضا الفقرة ١٠ أدناه).

أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الميزانيات المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/660)

٦ - تعكس التكاليف المعاد تقديرها في تقرير الأمين العام آخر التوقعات المتعلقة بالتضخم وأثر تغير أسعار الصرف المعمول بها في عام ٢٠١٣ في الميزانيات المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧ - وتبلغ احتياجات المحكمتين من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بعد إعادة تقدير التكاليف، وفقاً لما اقترحه الأمين العام ومع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية، ما إجماليه ٧٠٠ ٥٩٥ ٩٣ دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (نقصان قدره ٨٠٠ ٦٨٧ ١ دولار) وما إجماليه ٢٠٠ ٦٨٨ ٢٠١ دولار للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (زيادة قدرها ٢٠٠ ٣٠٢١ دولار)، وما إجماليه ٦٠٠ ٢٩٦ ١٢٠ دولار للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية (زيادة قدرها ٥٠٠ ١٤ دولار). وبين الجدول الموجز الوارد في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام الأثر النسبي لمعايير إعادة تقدير التكاليف في كل ميزانية من الميزانيات المقترحة.

٨ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام، فإن إعادة تقدير التكاليف تستند إلى البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التي ذكر أنها تتسق مع

آراء اللجنة الاستشارية بضرورة أن تعكس عملية إعادة تقدير التكاليف أسعار الصرف المعمول بها بشكل يتيح وضع أدنى التقديرات.

الاستنتاجات

٩ - ليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على التقديرات المنقحة للأمين العام الناشئة عن إعادة تقدير تكاليف أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم كما وردت في تقريره (A/68/659 و A/68/660)، وبناء على ذلك، فإنها تحيلها إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

١٠ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة أذنت للأمين العام، في قرارها ٢٤٦/٦٧، أن يقوم، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، باستخدام عقود الشراء الآجل لحماية الأمم المتحدة من تقلبات أسعار الصرف (الجزء العاشر، الفقرة ٨). وقد أعربت اللجنة الاستشارية، في تقريرها بشأن تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، عن رأي مفاده أنه يبدو بناء على التجربة الأولية أن الشراء الآجل يعطي المنظمة يقيناً مالياً أكبر وقد يصبح أداة هامة في يد الأمين العام يتحكم بها على نحو أفضل مما يترتب على تقلبات سعر العملة من آثار في الميزانية (A/68/656، الفقرة ١٤). وفيما يتعلق بتحسين القدرة على التنبؤ بالميزانية، ترى اللجنة أيضاً، استناداً إلى استعراضها لتقرير الأمين العام عن الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الميزانيات المطلوبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أن الجمعية العامة قد ترغب في تحديد الفترة الزمنية المناسبة للقيام بعمليات شراء آجل في بداية كل فترة من فترات الميزانية، بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج هذا الجانب في تقييمه الشامل لتجربة الشراء الآجل الذي أوصت به اللجنة.